الأوقاف في ضوء مناقشات مجلس الامة العراقي (النواب والاعيان)
1953-1958

أ.م.د .إخلاص لفته حريز الكعبي

Received: 5/12/2020 Accepted: 28/1/2021 Published: 2021

الأوقاف في ضوء مناقشات مجلس الامة العراقي (النواب والاعيان)
1953-1958

أ.م.د .إخلاص لفته حريز الكعبي
قسم التاريخ / كلية التربية/ الجامعة المستنصرية
Eklhas2007@gmail.com

مستخلص البحث:

يتناول هذا البحث في ثناياه ، دراسة وتحليل مواقف واراء مجلس الامة العراقي (النواب والاعيان) 1953-1958 من الاوقاف التي تعد احدى القضايا الاجتماعية المهمة خلال المدة الزمنية للبحث. تكمن اهمية البحث كونه يعالج قضايا دينية ، اجتماعية وثقافية في المجتمع العراقي في عهد الملك فيصل الثاني . من حيث معرفة الظواهر السلبية والايجابية في ادارة الاوقاف عن طريق اراء ومواقف اعضاء مجلس الامة عند طرح اي موضوع يخص الأوقاف ، لذلك وقع اختيارنا على هذا الموضوع وتم تحديد مدة البحث (1953-1958) كونه يمثل انتهاء مدة الوصاية على الملك فيصل الثاني وممارسته مهامه الدستورية. ثبت ان مجلس الامة العراقي قد اولى موضوع الأوقاف حيزاً مهماً في العديد من جلسات مجلس الامة خلال السنوات 1953-1958 ، تناول فيها مواضيع كثيرة عن الأوقاف، ويمكننا القول ان ملاحظات واراء مجلس الامة كانت في كثير من الاحيان متشابهة ، فيما يخص المطالبات باصلاح الاوقاف والاهتمام بها ، فضلاً عن انها كانت موضوعية وقدمت معالجة لقضية مهمة ، الا ان المآخذ التي اخذت عليها بانها انحسرت لاعضاء معارضين للحكومة في المجلس اكثر من المؤيدين ، اضف الى ذلك انها اقتصرت على بعض الالوية دون غيرها.

الكلمات المفتاحية : اوقاف ، مناقشات ، مجلس الامة.

المقدمة:

اهتم الباحثون الاكاديميون بدراسة تاريخ العراق المعاصر، وعلى الرغم من اهمية ما بحث، لا تزال هناك جوانب مهمة يكتنفها الغموض وتحتاج الى المزيد من الدراسة والتحليل وفق قواعد منهج البحث التاريخي، لاسيما ان اغلب تلك الدراسات ركزت على القضايا السياسية من تاريخ العراق .

يعد هذا البحث اول محاولة يقوم بها باحث اكاديمي لتناول موضوع ديني اجتماعي ثقافي مهم هو " الأوقاف في ضوء مناقشات مجلس الامة العراقي[1] 1953-1958" لغرض السعي لمعرفة اهتمام المجلس بالأوقاف باعتبارها قضية دينية اجتماعية مهمة تخص المجتمع العراقي، لم تتطرق اليها اغلبية الدراسات التي تناولت مناقشات مجلس الامة. تعد الأوقاف شعاراً (إسلامياً) ومؤسسة خيرية، قامت على دعائمها مشروعات فخمة كان لها اثار خالدة في مسيرة الإسلام الحضارية ، الثقافية والاجتماعية، وهو سمة بارزة من سمات الإسلام كان له الأثر الفعال في القضايا الدينية والثقافية والاجتماعية .

الأوقاف في ضوء مناقشات مجلس الامة العراقي (النواب والاعيان)
1953-1958

أ.م.د .إخلاص لفته حريز الكعبي

تكمن اهمية البحث كونه يعالج قضايا دينية، اجتماعية وثقافية في المجتمع العراقي في عهد الملك فيصل الثاني . من حيث معرفة الظواهر السلبية والايجابية في ادارة الاوقاف عن طريق اراء ومواقف اعضاء مجلس الامة عند طرح اي موضوع يخص الأوقاف ، لذلك وقع اختيارنا على هذا الموضوع وتم تحديد مدة البحث (1953-1958) كونه يمثل انتهاء مدة الوصاية على الملك فيصل الثاني وممارسته مهامه الدستورية. قسم البحث الى مقدمة ومباحث ثلاث وخاتمة ، تناول الاول منها نبذة موجزة عن الاوقاف في العراق حتى عام 1921 بتشكيل وزارة خاصة للأوقاف ، ثم تطرقنا في المبحث الثاني الى اراء ومواقف اعضاء مجلس الامة من الاوقاف -1953-1956 ، اما المبحث الثالث والاخير فقد خصص لموضوع اراء وموقف مجلس الامة من الاوقاف (1956-1958) .

اعتمد البحث على العديد من الوثائق المنشورة وبالتحديد (محاضر جلسات مجلس النواب والاعيان) بوصفها اثباتا حيا لتلك الآراء والمواقف ، فضلاً عن الرسائل والاطاريح الجامعية التي اخذت حيزاً كبيراً في متن وترجمة حياة النواب والشخصيات التي مر ذكرها في البحث .

اولاً : نبذة تاريخية عن نشأة الاوقاف في العراق :

يعود تأسيس اول ادارة للأوقاف في العراق إلى أوائل عهد المغول الايلخانيين في اوائل القرن السابع الهجري ، حيث قام هؤلاء بتعيين موظف مختص بأمر الأوقاف سميَّ بـ (صدر الوقوف) وكانت مهمة الأوقاف منذ ذلك الحين ، تنحصر في صيانة الأملاك والأراضي الوقفية ، والموقوفات بصورة عامة ، والإشراف عليها وإدارتها وفقاً لشروط الواقفين ، ولم يتعرض العثمانيون حينما سيطروا على العراق عام 1534 لإدارة الأوقاف وشؤونها[2]، وعملوا على حل مشاكلها وتحسين سبل ادائها من خلال نظارة خاصة سميت بـ "الاوقاف" اسست لهذا لغرض عام 1840[3].

انتظمت اعمال هذه الدائرة بعد صدور اول نظام إدارة للأوقاف في الدولة العثمانية في 1 كانون الاول 1863 وبموجبه حددت مهام وواجبات موظفي الادارة على مختلف مستوياتهم ، فضلاً عن ذلك ، تناول الكيفية التي سيتم فيها ادارة موقوفات الواقف المتوفي في حالة عدم وجود شروط الموقف ، وتطرق ايضاً الى الايجارات وسبل احالة الممتلكات الى المستأجرين وطبق هذا النظام على العراق[4] . وبموجب نظام " توجيه الجهات " الذي صدر في 9 شباط 1870 ، تولت ادارة الاوقاف مهاماً اساسية اخرى غير التي تتعلق بادارة املاك الاوقاف ، مثل تعيين ائمة الجوامع والمساجد والخطباء والمؤذنين والمدرسين وامين المكتبة وخدمها[5] ، وفي اواخر العهد العثماني صدر نظام توجيه الجهات (مرسوم نظام ثاني) في 5 اب 1913 ضم (62) مادة لمعالجة الاوقاف[6].

وعند احتلال القوات البريطانية مدينة البصرة في 22 تشرين الثاني 1914 ، تم تشكيل دائرة اوقاف البصرة تحت اشراف دائرة المالية ، وبعد احتلال القوات البريطانية لمدينة بغداد في 11 اذار 1917 ، شكلوا نظارة الاوقاف وحلوا قوميسون الاوقاف[7] ، بعد ذلك تم تأسيس المجلس العلمي الذي تولى مهمة ترشيح المعلمين ، وكان مجلس المعارف يوصي بتعيينهم بعد مصادقة الضابط البريطاني المستر ريد بولارد (R.Pollard) المسؤول عن المعارف ويتم دفع رواتبهم من قبل ميزانية نظارة الاوقاف[8] . شكلت مديرية اوقاف بغداد في 22 تشرين الثاني 1918 واخذت تتبع نظارة الاوقاف الى ان حلت بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقته (25 تشرين الثاني 1920-23 اب 1921)[9] ، فقد

شكلت وزارة للأوقاف التي آخذت على عاتقها مسألة ادارة الاوقاف والاشراف عليها من كافة النواحي [10] الى ان حلت وزارة الأوقاف في 26 ايار 1929 [11] لتحل محلها مديرية الأوقاف العامة [12] ، اذ ارتبطت ادارة الأوقاف بمجلس الوزراء وتعمل باشراف رئيسه بموجب قانونها رقم (27) لعام 1929 حتى 12 ايار 1937 ، حيث الغي بالنظام رقم (28) لعام 1937 الذي حل محله ، وبموجبه تألف من ادارة مركزية ، اطلق عليها (مديرية الأوقاف العامة) وعدد من الدوائر الملحقة ، ممثلة بمديريات الالوية ، ومأموريات الأقضية[13] .

ثانياً: اراء ومواقف اعضاء مجلس الامة من الاوقاف 1953-1956 :

حرص مجلس الامة منذ بداية تأسيسه على أن تنهض وزارة الأوقاف بمسؤولياتها الوطنية والدينية في المجتمع ، ولاسيما ان الأوقاف تعد قضية مهمة من قضايا المجتمع ، وعلى اعتبار ان اموال هذه الوزارة هي ليست من خزينة الدولة كي يتم المصادقة عليها بسهولة ، انما هي اموال عائدة لأصحاب الوقف فمن الضروري الانصاف وان لا يُعطى لوزارة الأوقاف المجال لتصرف به كما تشاء . لذلك حرص اعضاء مجلس الامة ان تأخذ الأوقاف دورها في جلسات مجلسي النواب والاعيان . فعند مناقشة ميزانية الاوقاف في الجلسة المنعقدة من مجلس النواب في 22 شباط 1953، دعا نائب بغداد عبد المجيد القصاب[14]الى ضرورة اصلاح املاك الاوقاف واعمارها واستغلالها بصورة تكفل زيادة الواردات لتتمكن المديرية العامة من القيام بانجاز مشاريعها المطلوبة منها ، واصلاح المعابد والمساجد وتنظيمها ورعايتها بما يتناسب وصرفها بشكل تظهر فيها بالمظهر اللائق بها ، ودعا ايضاً الى استحداث وزارة الاوقاف بناءً على اهمية هذه الدائرة[15]. وعند مناقشة لائحة قانون حسابات الاوقاف النهائية بسنة 1950 المالية في الجلسة المنعقدة في 27 كانون الثاني 1953 ، أثارَ نائب الموصل عبد الجبار الجومرد[16] موضوع اهمال الاوقاف وتقاعس مديرية الأوقاف عن القيام بواجباتها ، قائلا ما نصه:

" ان مديرية الاوقاف خلال ثلاثين عاماً لم تقم بواجباتها ، واذا كانت هذه الدائرة لم تستطع القيام بواجبها كما ينبغي فالأولى ان تناط شؤونها بيد مجلس اسلامي اعلى كما هي الحال في البلاد الاسلامية الأخرى " [17].واثارَ نائب بغداد عبد الكريم كنه[18] في الجلسة نفسها ، تساؤلات عدة لمدير الاوقاف العام **" ما هي خطة الوقف في الاملاك الخربة والمهملة التي اصبحت عبئاً ثقيلاً على الوقف بدلاً من ان تكون خيراً له ، وهل لمديرية الاوقاف احصائيات رسمية عن الاوقاف وعن الصرف وشروط الواقفين؟ وما هي خطة الاوقاف تجاه رجال الدين ممن اذا نقرض قسم من الموجود حالياً من سجل عملهم لارشاد والهداية سواد الناس الى الوجهة الصحيحة "**[19] .

استمرت مطالبات النواب حول موضوع الاوقاف ، فقد اشار نائب بغداد عبد الرزاق الحمود[20] عند مناقشة ميزانية الاوقاف لسنة 1953 المالية في الجلسة المنعقدة في 14 شباط 1954، الى ان وضع دائرة الاوقاف من الاوضاع التي تحتاج الى معالجة سريعة ، ودعا الى ضرورة وضع سياسة مرسومة في ادارة شؤونها وبهذا الصدد اقتبسنا نصاً عرضه النائب امام اعضاء مجلس النواب والحكومة جاء فيه : **" اني اسأل معالي الوزير الذي يتولى شؤون الاوقاف ما هي الخطط التي يروم القيام بها في البصرة لاصلاح شؤون الاوقاف هناك ؟ من اوقاف البصرة وصرفها في بغداد؟ وهل**

يرضى معاليه وهو ابن المساجد ان تكون المساجد في البصرة مهملة للدرجة التي تنفر كثيراً من المصلين وتجعلهم لا يرغبون في المداومة على الصلاة في تلك الجوامع؟" [21].

ابدى الوزير بلا وزارة الذي يتولى شؤون الاوقاف شفيق العاني[22] في تعليقه على مداخلات النائب عبد الرزاق الحمود ، فقد اوضح موضوع صرف الغلات التي تدرها أوقاف البصرة بما نصه :

" سادتي البصريون واسلافهم من خيرة الناس ولذلك يوجد بعض الوقوفات من البصرة تغل واوقفت للفقراء فقط وتذهب للمحتاجين فاذا فرضنا اننا قررنا ان تصرف لفقراء البصرة معناه تخصيص بدون مخصص او الزام بدون ملزم ثم جعل القسم الآخر من الواردات وحصره في البصرة لا معنى له بعد ان يكون للاوقاف صندوق عام موحد وما يحتاج من صرف ينفذ شرط الواقف " [23]

تباين موقف اعضاء مجلس النيابي العراقي ازاء موضوع الاوقاف خلال الجلسة نفسها ، ففي الوقت الذي انتقد فيه عدد من النواب اهمال الحكومة الأوقاف ودعواتهم بضرورة الاصلاح، اثنى نائب الكوت عبد العزيز الخياط[24]على عمل الوزارة الجديدة ووصفها بانها " نزيهة ونظيفة "، فضلاً عن ذلك ، اشار الى ان الوزارة اتخذت اجراءات مهمة للأوقاف منها : القضاء على الرشوة ، وعمل مشاريع لشراء الاملاك ، وتعيين مجلس شورى من كبار التجار والملاكين مثل نوري فتاح واسماعيل الجوربه جي ، فضلا عن انشائها بعض الجوامع معللاً هذا الثناء بما نصه:

" كان في الاوقاف اناس يبدلون الاثاث ويسرقون السجاجيد من الجوامع والمعابد ويستغلون المستخدمين في بيوتهم"[25]. وفي الجلسة نفسها ، اقترح نائب بغداد عبد الكريم كنه عدة مقترحات بخصوص الاوقاف منها ان تقوم مديرية الاوقاف باستبدال بعض الاوقاف والاستفادة من تبديلها باملاك يمكن ضبط ايراداتها بمصاريف جباية قليلة ، اما المقترح الثاني بخصوص المقاطعات الزراعية الشاسعة التي يسيطر عليها المتنفذون وهي ان تقسم مديرية الاوقاف هذه المقاطعات الى وحدات زراعية وبيعها الى المزارعين فتشيع بذلك مبدأ الملكية الصغيرة من جهة وتستفيد عن طريق هذا التقسيم بإيجاد مشترين بالأسعار الجيدة للأوقاف من جهة اخرى ، وبهذه الطريقة تتخلص مديرية الاوقاف من ضعيفي الذمم ومن تكاليف الجباية[26]. واثناء الجلسة ، تساءل نائب كركوك محمود بابان[27] الحكومة عن الاجراءات التي اتخذت في الوزارة من اجل تعمير مرقد الصحابي سلمان الفارسي[28] الذي هو من العتبات المقدسة ، مشيرا على الرغم من صدور قرار بذلك ، الا ان وزارة الاوقاف لم تبين نتيجة تنفيذ ذلك القرار. وعند اجابة الوزير عن تساؤلات النواب لم يجب عن سؤال النائب محمود بابان مما ادى الى تنبيهه مرة اخرى بالإجابة عن هذا السؤال مشيرا ان الوزير شفيق العاني هو الذي قدم هذا الاقتراح عندما كان يشغل مدير الاوقاف وتكليف محمود بابان بمتابعة الموضوع[29] . يتضح مما تقدم ، ان هذا التباين في الاراء والمواقف هو نتاج طبيعي لأختلاف الرؤى بين قوى المعارضة والمؤيدين للحكومة في مجلس الامة. من جانب اخر، اعترض العين نصرت الفارسي[30] في الجلسة المنعقدة في 20 شباط 1954 ، على لائحة قانون جواز الوقف الذري عند مناقشتها في هذه الجلسة كون أن المذاهب الإسلامية اختلفت في تعريف الوقف وشروط الواقف وعندما يراد تغير نظام بناءً على مصلحة عامة يجب أن يقام مقامه نظاماً كامل واضح لا يكون في أحكامه نقص أو ارتباك يؤدي إلى عكس العواقب المرجوة منه ، فضلا عن ذلك ، فيها أحكام مخالفة

لأحكام القانون الأساسي ويخشى أن يكون تطبيقها مؤدياً إلى حصول الإجحاف بحقوق الناس وهو ما لا يتفق مع الغرض منها ، لنتابع ما قاله الفارسي بهذا الخصوص :

" إني اعتقد أن موضوع تصفية الوقف الذري لا يصح أن يعالج بمرسوم وأن سبب مخالفتي تعود إلى ناحيتين : الأولى ، أن الوقف الذري يتعلق بحقوق فردية وليس بحقوق عامة، والحقوق الفردية بنظري لا تتوفر فيها أسباب إصدار المراسيم ، والثانية ، التعديلات بموجب هذا المرسوم ، لم تكن صحيحة بالمستوى المطلوب " [31]. وفي الجلسة نفسها ، تساءل العين علي الشرقي[32] عن دستورية هذه اللائحة وما هو نصيبها من المادتين (76) التي نصت على ان تنظر المحاكم الشرعية وحدها في الدعاوى المتعلقة بأحوال المسلمين الشخصية والدعاوى المختصة بإدارة اوقافهم ، والمادة (77) التي نصت على ان يجري القضاء في المحاكم الشرعية وفقاً للأحكام الشرعية ، فكانت المادتان واحدة للاختصاص والثانية للوظيفة ، لكن هذه اللائحة نقلت الاختصاص الى محكمة البداية ونقلت الوظيفة الى القانون[33] . لم يكتف العين نصرت الفارسي باعتراضه على لائحة قانون جواز الوقف الذري، بل نوه في الجلسة المنعقدة في 21 شباط 1955 ، إلى وجود تعارض وتناقض وغموض في بعض الفقرات من اللائحة المذكورة ، والتي تؤدي إلى تفاسير مختلفة عند التطبيق ، وخاصة في مقتضيات الفقرة (هـ) من المادة الثامنة على انه "يوزع ما يتبقى من الوقف بعد اخذ ما خصص للجهة الخيرية على المرتزقة وفق احكام هذا القانون" وبين مقتضيات المادة التاسعة على انه "يقسم الوقف المصفى على ورثة الواقف الاحياء منهم عند نفاذ هذا القانون" ، وكذلك الفقرة (أ) من المادة السابعة نصت على ان "اذا كان في الوقف حق كالاجارتين والمقاطعة او الاجارة الطويلة المساقاة او المغارسة فيصفى حسب القواعد المبينه" في المادة السادسة على ان "لا يكون في تصفية الوقف بطريقة البيع غبن فاحش" فورود الشرط القائل بعدم اجراء بيع الوقف في حالة وجود غبن فاحش فيه بصورة خاصة في هذه المادة دون سواها يؤدي الى الذهاب بجواز بيع الاوقاف من غير الانواع المذكورة في هذه المادة مع وجود الغبن الفاحش فيه بيعاً جائزاً مما لا يتفق والقواعد العامة والغرض الذي يهدف اليه التشريع فكيف يحال دون حدوث مثل هذا المذهب" وايضاً يوجد غموض في الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي نصت على انه " عند اقامة دعوى بتصفية وقف في محكمة بدائة مختصة حسب احكام هذا القانون يصبح من اختصاص هذه المحكمة النظر في جميع الدعاوى المقامة في المحاكم الاخرى" مما يؤوي الى التفكير بانه اصبح من اختصاص محكمة البدائة المذكورة في هذه الفقرة النظر في الدعاوى التي ما زالت تحت نظر محاكم الاستئناف ومحكمة التمييز مما يتنافى والمبدأ القضائي القائل بأن ما يعود النظر فيه الة محكمة اعلى لا يصح ان ينظر فيه من محكمة ادنى، لذلك طالب المسؤولون إلى تدارك الأمر قبل تفاقمه عن طريق تعديل لهذا القانون ، من أجل رفع التناقض بين أحكامه وتوضيحها[34]. في حين ، حذر نائب الموصل مجبل الوكاع[35] من اهمال القرى والارياف من كافة الجوانب ، ومنها جانب الارشاد الديني ولاسيما بعد مجيء اناس الى القرى لنشر افكار شيوعية ، ودعا الى الاهتمام بهذه الناحية المهمة وجعل الارشاد منوطة بالأوقاف لتساعد على التخلص من هذه الافكار تحت ستار الدين[36] . اما نائب الكوت عبد العزيز الخياط ، فقد دعا الى الاهتمام باحياء حفلات المولد النبوي الشريف ، فذكر ان هذه الحفلات كانت تقام باروع صورة في

العهد العثماني بحضور الوالي والطابور العسكري في الامام الاعظم وتتلى فيها المنقبة النبوية ويوزع الحلوى على الأهالي ، فضلاً عن توزيع الطعام للفقراء ، اما في الوقت الحالي فلم نلاحظ اثراً لهذه الامور[37] .

ثانياً: اراء ومواقف اعضاء مجلس الامة من الاوقاف 1956-1958 :

استمر اعضاء مجلس الامة بالاهتمام بقايا الاوقاف ، فعند مناقشة مجلس النواب تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة ميزانية الاوقاف لسنة 1956 المالية في الجلسة المنعقدة في 26 كانون الثاني 1956 ، القى نائب الدليم محمد احمد العمر[38] خطاباً مسهباً عن امور الاوقاف والموقوفات ، اشار فيه الى امور عديدة منها عمارة الاوقاف وما تعانيه من اهمال مما يؤثر على موارد الاوقاف مستشهداً بشواهد تاريخية ، حيث اشار الى السوق الكبير في دهوك الذي يعود للأوقاف ويؤجر بمبالغ لا بأس بها لكن بسبب اهمال الاوقاف الى احوال هذا السوق الذي يحتاج الى ترميم الكثير من دكاكينه على الرغم من تقديم المستأجرين شكاوى الى دائرة الاوقاف الا انها لم تقم بالاصلاح المطلوب ، مما دعا احد اليهود ان يستغل تذمر الناس واشترى قطعة ارض مجاورة للسوق وبنى عليها سوقاً جديداً وخرج المستأجرون جميعهم الى السوق الجديد وبقى سوق الاوقاف خالياً لا يدر على دائرة الاوقاف اي مبلغ مالي . فضلا عن ذلك ، اشار النائب نفسه ، الى وجود بساتين كبيرة في مدينة بعقوبة ايجارها السنوي بلغ (100) دينار بينما قيمتها الحقيقية (100.000) دينار وغيرها من الامور التي تحتاج الى اعمار واعادة النظر فيها[39] . يتضح مما تقدم ، امتلاك المجلس النيابي حلولاً ناجعة لمعالجة واردات الأوقاف ، عكس السلطة التنفيذية التي اعتمدت على سياسة التعديل القانوني دون ان تلتفت الى ذلك التعديل المستمر سيقلل من حرمة القوانين او تعارضها مع الشرع . وعند مناقشة لائحة قانون اعمار الاوقاف في الجلسة المنعقدة في 7 حزيران 1956 ، تحدث نائب البصرة حسن عبد الرحمن[40] عن هذا القانون وبين ان اعمار المؤسسات الوقفية هو من صميم واجبات مديرية الاوقاف ، ولكنه في الوقت نفسه ، اعترض على المادة الرابعة من هذا القانون التي نصت" ان سد الاعتمادات المقرر بهذا القانون من موجود الصندوق المدور الى عام 1956 المالية وبدلات الاستملاك المودعة امانات ثابتة وتعد هذه قرضاً لمديرية الاوقاف العامة يرد من الواردات السنوية للعمارات المشيدة " ومن خلال ذلك وضح النائب نفسه ، ان الاخذ من بدلات الاستملاك امر يخالف القوانين والقانون ايضاً ، وطلب تعديل المادة لان مديرية الاوقاف بهذه المادة تقوم بتدمير الاملاك من جهة وتعميرها من جهة اخرى[41]. وحول الموضوع نفسه ، عارض نائب الدليم محمد احمد العمر هذه اللائحة، لانها تدل على فهم نصوص احكام الاوقاف ، فضلاً عن ذلك ، انها مخالفة للشرع ، مبيناً ان واردات الاوقاف عينات ومنافع ، فالأخيرة تصرف على الموقوف لهم بموجب الوقفيات ، اما عينات الاوقاف فلا تصرف الا على العين[42]. وفي الجلسة المنعقدة في 12 حزيران 1956 ، عرضت مواد اللائحة بعد تعديلها ، اهم ما ورد فيها من تخصيص مبلغ قدره مليون دينار لصرفه على الاعمال الانشائية الكبرى بموجب الجدول الملحق بهذا القانون[43] ، واعطت الحق لرئيس الوزراء ان ينقل المبالغ من مادة الى اخرى ، ايضاً من حق رئيس الوزراء توزيع الاعتمادات المقررة على السنين التي يقررها لتنفيذ هذا القانون ، وان تسد الاعتمادات المقررة بهذا القانون من موجود الصندوق المدور الى عام 1956 المالية وبدلات

الاستهلاك المودعة امانات ثابتة ، وتعد تلك الاموال قرضاً لمديرية الاوقاف العامة تسترد من الواردات السنوية للعمارات المشيدة . وقد تم التصويت على هذه اللائحة بالاجماع[44] .

وفي السياق ذاته ، عارض العين مصطفى العمري[45] المرسوم لأنه تجاوز على ارادة الواقف وعلى حقوق الاجيال القادمة وفيه ضرر على الجهات الخيرية الموقوف عليها ، فضلا عن ذلك ، ان اصدار هذا المرسوم لا ينطبق على الاسس الدستورية ولا مع القانون الاساسي ، منتقداً الحكومة لهذا الاجراء غير المدروس[46]. بينما ايدَّ العين توفيق السويدي[47] مرسوم جواز تصفيه الوقف الذري ، موضحاً ذلك بان اسس هذه الاوقاف كانت في الحقيقة "فاسدة" ولحسن حظ البلاد ولمن له علاقة بالوقف اصدر هذا المرسوم مبيناً في الوقت نفسه ، كان قبول المرسوم الاخير عاماً ومن جميع الطبقات واصحاب العلاقة[48] . وبعد مناقشات حول هذا المرسوم تم التصويت عليه في الجلسة نفسها فتمت الموافقة عليه بـ(15) صوتاً مقابل (3) اصوات مخالفة لهذا المرسوم[49]. من جانب اخر ، انتقد النواب سياسة الحكومة العراقية لمعالجة قضايا الأوقاف ، فعند مناقشة لائحة ميزانية الاوقاف لعام 1957 في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 28 شباط 1957 ، انتقد نائب البصرة حسن عبد الرحمن قانون اعمار الاوقاف الذي تمت الموافقة عليه في العام السابق ، ورصدت له مبالغ كبيرة وكان للبصرة جزء من هذه المبالغ لاعمار اوقافها ، لكن لم نجد اثرا للتعمير على اوقاف البصرة ، متسائلاً هل انحصر الاعمار في بغداد فقط ؟[50] . وتمنى نائب بغداد عبد المجيد القصاب على مديرية الأوقاف والحكومة ان تتماشى مع تطور الزمن[51]. وفي السياق ذاته ، ابدى نائب السلمانية علي كمال[52] في الجلسة نفسها، اسفه حول البنايات والعقارات الوقفية التي غدت خربة ومتهدمة ، وان قسماً منها لا يمكن الاستفادة منه موضحاً ان السبب في ذلك يرجع الى شروط الواقف التي جعلت الاستفادة معدومة بالمرة ، فضلاً عن ذلك ، دعا الى الاهتمام بخريجي الأزهر الذين لم يجدوا وظيفة في مديرية الأوقاف، مما اضطرهم للعمل خارج الأوقاف في وزارة المعارف ، واشار في الوقت نفسه ، الى ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة ، وذلك لحاجة المجتمع الى علماء دين يعرفون معنى الدين لمقاومة الأفكار الشيوعية[53]. استمر النائب علي كمال على نهجه في اغتنام الفرص للتطرق الى مشاكل الاوقاف، فعند مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون تعديل قانون اعمار الاوقاف رقم (15) لعام 1952 في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 10 اذار 1957 ، اثار عدداً من قضايا الاوقاف منها حالة المسجد الكبير في السليمانية ، موضحاً بانه المسجد الوحيد في مدينة السليمانية ، ويؤمه الاف المصلين في صلاة الجمعة وبين انه لا يستوعب عدد المصلين ، مما يضطر عدد من المصلين الى الصلاة تحت اشعة الشمس او تحت المطر ودعا مديرية الاوقاف الى بناء مسجد جديد اخر في المدينة ، فضلا عن ذلك ، تطرق النائب الى ما سماه بـ "استغاثة علماء الدين في السليمانية" الذين رفعوا مضبطة الى الجهات العليا يطلبون فيها زيادة رواتبهم بعد تخفيضها في الاعوام الماضية الى (10-12) ديناراً مقابل ارتفاع الاسعار، ورفع الحكومة مخصصات غلاء المعيشة للموظفين[54] .

استمر تفاعل المجلس النيابي مع قضايا الأوقاف ، فقد وضح نائب بغداد اسماعيل الغانم[55] في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 8 شباط 1958 ، عند مناقشة لائحة قانون ميزانية الاوقاف العامة لعام 1958 المالية ، ان نشأة الاوقاف في العهد العثماني كان الغرض منها العناية بالمؤسسات الدينية

والامور الخيرية ووضعها تحت ادارة موحدة باشراف الدولة ؛ وذلك لغرض حمايتها من التلاعب والعبث والاهمال على ان تبقى كل جهة خيرية مستقلة عن الاخرى في ايراداتها وصرفها ضمن الادارة العامة المشتركة ، واستمر الحال على هذه الادارة في العهد الملكي ، وجعلت ادارة الاوقاف وزارة وبعد ذلك مديرية عامة مرتبطة برئاسة الوزراء على ان يعطى لها استقلال كامل في ادارة الشؤون الدينية والخيرية طبقاً لشروط الواقفين وضمن الامكانيات المادية . وانتقد في الوقت نفسه ارتباط هذه المديرية بمجلس الوزراء كونه منصباً سياسياً عرض هذه المديرية للمداخلات والسيطرة، كما دعا النائب نفسه ، الى ضرورة ان تصبح ادارة الاوقاف مصلحة مستقلة وضرورة تعديل النصوص الدستورية الخاصة بذلك ، وان تصبح ادارة الاوقاف مجلساً اسلامياً كما هو الحال في البلدان العربية[56]. ولفت النائب نفسه عناية المجلس على الرغم من الاموال التي تجمع من الاوقاف الا ان الاهمال واضح على الكثير من المساجد والمعابد وهي بحالة يرثى لها من تصدع البنيان مستشهدا بجامع الامام الاعظم في الاعظمية على الرغم من اهميته ويقصده المسلمون من مختلف البلدان الاسلامية الا انه بحالة مؤسفة من الرثاثة والتصدع وقدم البناء[57]. وحول الموضوع نفسه ، دعا نائب كركوك داود الجاف[58] في الجلسة المنعقدة في 8 شباط 1958 ، الى ضرورة الاعتناء بالجوامع الموجودة في مدينة كركوك لانها مهملة ولم تلقّ اي اعتناء من مديرية الاوقاف ولاسيما الجامع الكبير في كفري فهو باشد الحاجة الى التعمير ، وفي الوقت نفسه ، طلب بضرورة الاعتناء بحالة العلماء ورجال الدين وتأمين عيش محترم لهم ليتمكنوا من القيام بواجباتهم الدينية والتدريس[59] . ودعا نائب كربلاء محمد مهدي الوهاب[60] الى اعادة النظر في رواتب ومخصصات موظفي العتبات المقدسة لان مستواهم المعاشي ضئيل جداً مما دفع البعض منهم ان يتصرفوا تصرفات لا تتناسب وحرمة وقدسية العتبات المقدسة ، وفي الوقت نفسه ، طلب من مديرية الاوقاف العامة ان ترعى العتبات المقدسة بتطبيق النظام الخاص بها[61] . وفي الجلسة نفسها ، ايد نائب بغداد عبد المجيد القصاب اراء ومقترحات النواب بشأن موضوع الأوقاف ولاسيما اراء النائب اسماعيل الغانم ، فضلاً عن ذلك ، قدم مقترحاً لاصلاح كلية الشريعة ودعا الى ضرورة ادخال الاختصاص في صفوفها النهائية والاكثار من البعثات العلمية منها للتخصص في المواضيع المختلفة ، للاستفادة منهم بالارشاد والافتاء والتعويض عن رجال الدين الذي تقدم بهم السن [62]. شكر وزير الدولة عز الدين ملا[63] والمشرف على الأوقاف النواب ، الذين اولوا عنايتهم مديرية الأوقاف العامة ، واكتفى في اجابته على مداخلات النواب بتوضيح الامور المتعلقة بسياسة الأوقاف وترك المسائل التفصيلية لمدير الأوقاف العامة ، اذ رد على مداخلات النائب اسماعيل الغانم بان ادارة الأوقاف اكثر استقلالاً من كثير من المصالح الحكومية ، فضلاً عن ذلك انها مرتبطة برئيس الوزراء ، وبين ان هناك مجلساً منتخباً يدعى "بمجلس الشورى" ترجع اليه كافة الامور المتعلقة بالأوقاف ، واذا حدث اختلاف بين رئيس الوزراء ومجلس الشورى حول قضية متعلقة بالأوقاف في ذلك الوقت يرجع الامر الى مجلس الوزراء مما يجعل مديرية الأوقاف اكثر استقلالاً ، ثم وضح بأن تغيير الوزارات لا يؤثر على مشاريع الأوقاف لان الوزارة لم تجر اي تبديل على الذين تولوا مسؤولية امور الأوقاف ، اما بخصوص جامع الامام الأعظم فان مديرية الأوقاف مهتمة بذلك وفي صدد اتخاذ ما يلزم حيث تم

استقدام المهندس المعماري علي صائب من تركيا وهو المستشار الأول للأوقاف في تركيا ومتخصص في بنايات الآثار الاسلامية وبقى خمسة عشر يوما في بغداد وقدم تقريراً بشأن ذلك [64]. في حين بين مدير الأوقاف العام احمد زكي ، بان مديرية الأوقاف اعادت النظر في صفوف الكلية وتشكيلاتها الادارية واكد على اهمية رفع مستوى التعليم في هذه الكلية [65] .

مرت مواد القانون موضوع النقاش دون اعتراض او تعديل من النواب ، ووضعت اللائحة الأنفة الذكر بصورتها النهائية في الرأي ، وقد اعلن عن قبولها بالأغلبية الاصوات اذ تم تصويت عليها بالموفقة (76) صوتاً وتم التصويت بالرفض من (7) نواب فقط[66] .

الخاتمة :

دللت المعلومات الواردة في البحث على عدة استنتاجات منها :

1- ان الأوقاف الإسلامية مكونات اسياسية في المضمار الديني في العراق ، وهي تندرج ضمن فئتين هما : اولاً العتبات المقدسة والمساجد والمقامات وغيرها من المواقع الدينية العامة ، اما الفئة الثانية فتتضمن الأراضي والعقارات وشتى انواع الممتلكات التي يوقفها مالكوها الأصليون . ويعد الأسلوب المتبع في ادارة الأوقاف وتنظيم هيكليتها اساسياً في بناء تجربة الإسلام المعاش ، وتحديد الأدوار النسبية للسلطات الدينية ، كما تشكل العتبات المقدسة والمساجد والمقامات محاور رئيسة للتجمعات العامة ، وهي توفر ايرادات تؤمن للسلطات التي تتولى ادارتها الوسائل اللازمة للاستمرار ويساهم بعضها لاسيما العتبات المقدسة والمقامات ، في تعزيز المكانة الاجتماعية والسلطة الدينية لمن يتولون عليها .

2- ان مديرية الاوقاف لم تؤدِ دورها المطلوب بشأن الاهتمام بالأوقاف ، فقد عانت الكثير من الاهمال من كافة الجوانب خلال مدة البحث .

3- اثبتت الاحداث ان الكثير من اعضاء مجلس الأمة تابعوا عن كثب موضوع الأوقاف ، ولاسيما النواب المعارضين كانوا هم الأكثر اهتماماً بموضوع الأوقاف منهم : علي كمال نائب السليمانية ونصرت الفارسي وحسن عبد الرحمن وغيرهم . وهذا ما ظهر جلياً من خلال مناقشاتهم ومداخلاتهم وتعقيباتهم التي شهدها مجلس الامة العراقي ، والتي كان لهم فيها وقفات ديمقراطية شجاعة ، واحرجوا خلالها الكثير من مسؤولي الحكومة العراقية في جلسات برلمانية عدة . لكن مع الأسف تكون نتيجتها في النهاية ، ان اغلبية المعارضين للوائح التصويت بالاجماع ، ولربما يعود السبب في ذلك الى ضغط وتأثير الأحزاب والجهات الحكومية .

4- تبين ان مطالبات النواب في اصلاح الأوقاف انحسرت للواء الذي ينتمون له فقط ، واهملوا الامور المتعلقة بشأن الوقاف خارج لوائهم ، وتوجيه النقد للحكومة في موقف المعارضة ، والتغافل عن العيوب في موقف التأييد لها .

الهوامش

[1] - **كانت السلطة التشريعية في العهد الملكي تسمى مجلس الامة وكان يتكون من مجلسين الاول مجلس النواب الذي يأتي عن طريق الانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور، ومجلس الاعيان الذي يأتي عن طريق التعيين من الملك .**

[2] - جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991، ص391 ؛ وفاء وليد حسين ، الأوقاف والخدمات الوقفية في ولاية بغداد في العهد العثماني الأخير (1831-1917) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص77 .

[3] - عدنان هرير جودة الشجيري ، النظام الاداري في العراق (1920-1939) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص36.

[4] - جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص392-395 .

[5] - محمد اياد ابراهيم محمود ، اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع الاهليين والقوات البريطانية (1918-1929) ، "دراسات تربوية " (مجلة) ،المجلد 12 ، العدد 46 ، وزارة التربية ، 2019 ، ص272.

[6] - جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص395 .

[7] - يقصد لجنة للنظر في الأوقاف .

[8] - ابراهيم خليل احمد ، تطورالتعليم الوطني في العراق (869-1932) ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، 1981 ، ص88 .

[9] - خيري أمين العمري , حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث , الطبعة الأولى , منشورات مكتبة أفاق عربية , بغداد , 1958 , ص39 .

[10] - محمد اياد ابراهيم محمود ، المصدر السابق ، ص272 .

[11] -حدثت عدة اشكاليات بين الديرية ووزارة الاوقاف في عام 1928 ولعل تلك الاشكاليات وغيرها ادى الى حل وزارة الاوقاف بموجب المادة الثامنة من قانون الميزانية رقم 26 لسنة 1929 واناطت ادارتها بمديرية عامة مرتبطة برئاسة الوزراء وقد اعتبر رئيس الوزراء مسؤلاً عنها ، وعلى ما يبدو ان الحكومة العراقية تعمدت تحويل وزارة الاوقاف الى مديرية عامة يسهل التجاوز عليها ، لان الوزارة اقدر على مناقشة مشكلاتها في جلسات مجلس الوزراء ولكن بوجود شخص مدير العام هو غير قادر على حضور جلسات مجلس الوزراء طبقاً لمستواه الإداري للتفاصيل ينظر :محمد اياد ابراهيم محمود ، المصدر السابق ، ص273-276 .

[12] - الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لهام 1928 ، الجلسة السادسة والاربعون ، في 26 ايار 1929 ، ص593 .

[13] - وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة 1937 ، نظام ادارة الأوقاف رقم (28) لسنة 1937 ، ص105 .

[14] - عبد المجيد القصاب (1907-1988) : من مواليد بغداد طبيب وسياسي عراقي ، اصبح وزيرا للمعارف وكذلك وزيراً للصحة لأكثر من مرة في العهد الملكي ، انتخب نائباً عن لواء بغداد في مجلس النواب العراقي، توفي عام 1988 .للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية .ينظر: اخلاص لفته حريز ، عبد المجيد القصاب ودوره السياسي في العراق حتى العام 1958 ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ملحق العدد (58),جامعة بغداد ، كلية الآداب ، حزيران ، 2017، ص 686-726.

[15] - الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثالثة عشرة ، 22 شباط 1953 ، ص200-201 .

[16] - عبد الجبار الجومرد (1909-1971) : سياسي واول وزير خارجية في العهد الجمهوري بعد ثورة 14 تموز 1958 ، ولد في الموصل ، درس بدار المعلمين الابتدائية وتخرج منها عام 1929 ، واصل دراسته في المعهد العربي للحقوق في دمشق ، وتخرج فيه عام 1935 ، وعاد الى الموصل ومارس المحاماة للمزيد من التفاصيل ينظر : عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي حتى عام 1971 ، شركة المعرفة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 1991 .

[17] - الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة السادسة ، في27 كانون الاول 1953 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1954 ، ص71 .

[18] - عبد الكريم كنه(1920 -1983) : من مواليد بغداد، درس الحقوق ومارس المحاماة ، انتخت نائبا عن لواء بغداد ، في مجلس النواب عام 1948 واعيد انتخابه للنيابة اكثر من مرة . توفي عام 1983 . ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في لعراق الحديث ، ج2، دار الحكمة ، لندن ، 2004 ، ص156 .

[19] - الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة السادسة ، في27 كانون الاول 1953 ، ص72 .

[20] - عبد الرزاق الحمود : ولد في الزبير في مدينة البصرة ، درس الحقوق ، مارس المحاماة عام 1939 ، ودرس في مدرسة التفيض الأهلية ، انتخب نائباً عن البصرة في حزيران عام 1948 واستقال في اذار 1950، واعيد انتخابه نائباً في كانون الثاني 1953 ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق ، ج2 ، ص456.

[21] - الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة العشرين ، في 14 شباط 1954 ، ص456-457 .

[22] - شفيق العاني (1907-1971) : ولد في عنه ، قدم الى بغداد سنة 1923م ، التحق بكلية الحقوق ، عيّن مديراً للأيتام سنة 1932م ثم انتمى الى سلك القضاء فعين حاكماً لصلح الحلة سنة 1933م ومناطق أخري من العراق عيّن سنة 1944م حاكم بداءة بغداد ثم حاكم جزاء سنة 1925م وعهد أليه رئاسة مجلس التمييز الشرعي السني سنة 1947م ثم مديراً عاماً للأوقاف سنة 1952م ثم وزيراً بلا وزارة سنة 1953م وغيرها من المناصب المهمة ، وقد وضع مؤلفات عديدة في مجال اختصاصه حتى توفي سنة 1971 في لندن ، مير بصري ، اعلام الأدب في العراق الحديث ، ج2 ، ط1 ، دار الحكمة ، لندن ، 1999 ، ص166 .

[23] - المصدر نفسه ، ص462 .

[24] - عبد العزيز الخياط (1891-1970) : ولد في بغداد ، اكمل دراسته الحقوق في استانبول وتخرج منها عام 1910 بدرجة ممتاز ، مارس المحاماة ، وعين مدرساً في كلية الامام الاعظم عام 1924 ، وعين في محاكم بغداد والصويرة والموصل ، انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي عن الكوت عام 1953 ، وعن ديالى في حزيران 1954 ، وعن الكوت من ايلول 1954 الى اذار 1958 للمزيد من التفاصيل ينظر مير بصري ، اعلام السياسة في العراق ، ج2 ، ص573-574 .

[25] - الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة العشرين ، في14 شباط 1954 ، ص458 .

[26] - المصدر نفسه ، ص459 .

[27] - محمود بابان (1920-1997) : ولدة في بلدة كفري في كركوك ، اكمل دراسته الابتدائية في مدرسة كفري الابتدائية الأولى ، ثم انتقل الى بغداد ، اذ كان والده متواجداً هناك بعد دخوله المعترك السياسي تخرج من كلية الحقوق في بغداد عام 1943 ، عين في سلك القضاء ، فاز باربع دورات انتخابية في الخمسينيات ، فانتخب نائباً عن قضاء كفري (كركوك) في الدورات النيابية 1953 و1954 و1958 ، وشغل ثلاث مناصب وزارية ، عين وزيراً للصحة كانون الاول 1957 ، ووزيراً للدولة لشؤون رئاسة الوزراء في اذار 1957 ، وتم اختياره في اخر وزارة في العهد الملكي وزيراً بلا وزارة للمزيد من التفاصيل ينظر: نبيل عكيد محمود المظفري ، محمود بابان حياته ودوره السياسي (1920-1997) ، "جامعة كركوك للدراسات الانسانية" (مجلة) ، العدد 2 ، المجلد4 ، السنة الرابعة ، 2009 ، ص97-111 .

[28] - سلمان الفارسي : صحابي للرسول محمد (صلى الله عليه وأله وسلم) ، وهو اول الفرس اسلاماً ، اصله من بلاد فارس ، ترك اهله وبلده سعياً وراء معرفة الدين الحق ، شهد سلمان غزوة الخندق ، وهو الذي اشار على النبي محمد

(ﷺ) للمزيد من التفاصيل ينظر : صابر عبده ابراهيم ، سلمان الفارسي صاحب رسول الله ، دار النذير للطباعة والنشر ، بغداد ، د.ت .

[29] ـ الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة العشرين ، في14 شباط 1954 ، 459-461 .

[30] ـ نصرت الفارسي (1894-1979) : ولد في بغداد ، درس في مدرسة الحقوق وتخرج منها عام 1914 ، اصبح وزيرا اكثر من مرة ، انتخب نائبا عن ديالى عام 1925 ، وبغداد عام 1933. توفي عام 1979. للمزيد من التفاصيل ينظر : عباس كاظم جابر العبودي ، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق 1894-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2011.

[31] ـ الدولة العراقية ، محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي السابع والعشرين لسنة 1953-1954 ، الجلسة الرابعة في 20 شباط 1954 ، ص 33 .

[32] ـ علي الشرقي (1890-1964) : شاعر وكاتب ووزير ، ولد في مدينة النجف الاشرف، درس في المدينة نفسها علوم اللغة العربية والمنطق والفقه والفلسفة ، بزغ نجمه في مطلع القرن العشرين كأحد رواد النهضة الأدبية في العراق ، شغل عدد من المناصب منها مجلس التمييز الشرعي الجعفري وعضوية مجلس الأعيان العراقي ووزيرا للدولة للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الحسين مهدي عواد ، الشيخ علي الشرقي حياته وادبه، كلية العلوم للدراسات الادبية ، جامعة القاهرة ، 1978 .

[33] ـ الدولة العراقية ، محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي السابع والعشرين لسنة 1953-1954 ، الجلسة الرابعة في 20 شباط 1954 ، ص45.

[34] ـ الدولة العراقية ، محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 ، الجلسة العاشرة في 21 شباط 1955 ، ص138-139 .

[35] ـ مجبل الوكاع (1917-1997) : هو احد اشهر زعماء قبيلة الجبور والنائب لعدة دورات انتخابية في مجلس النواب العراقي عن لواء الموصل ، وكان من المدافعين عن حقوق الفلاح ف مناقشات مجلس النواب للمزيد من التفاصيل عن آراؤه ومواقفه ينظر : عدنان سامي نذير ، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958 ، اطروحة دكتوراه منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1993 .

[36] ـ الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 ، الجلسة السادسة عشرة ، في 13 كانون الاول 1955 ، ص326.

[37] ـ المصدر نفسه ، ص328 .

[38] ـ محمد احمد العمر (1910-1969) : ولد في عانة عام 1910 ، اكمل دراسته في مدرسة الحقوق ببغداد ، بعدها عين حاكماً في عدة مدن عراقية ، ثم انتخب نائباً عن الدليم في مجلس النواب (1954-1958) ينظر : مير بصري ، اعلام الأدب في العراق الحديث ، ص191 .

[39] ـ الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، الجلسة الثامنة عشرة ، في 26 كانون الثاني 1956، ص352.

[40] ـ حسن عبد الرحمن (1910-1995) : وزير حقوقي ، تخرج في كلية الحقوق عام 1935 ، مارس المحاماة ، عين وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة محمد فاضل الجمالي عام 1953 ، ينظر : حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ج3 ، ص54 .

[41] ـ الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الخامسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956 ، الجلسة الثالثة ، 7 حزيران 1956 ، ص793 .

[42] ـ المصدر نفسه ، ص793 .

[43] - للطلاع على جدول الاعمال الانشائية الملحق باللائحة ينظر: الدولة العراقية ، محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956 ، الجلسة الثالثة ، 12 حزيران 1956 ، ص458 .

[44] - المصدر نفسه ، ص458 .

[45] - مصطفى العمري (1895-1962) : ولد في الموصل وهو ينتمي إلى الأسرة العمرية ، أتم دراسته في مدرسة الحقوق في بغداد ، توظف في مديرية المعارف ثم في محكمة البداءة ، أسر في الحرب العالمية الأولى وبقى معتقلاً في الهند حتى إعلان الهدنة ، عاد عام 1919 إلى العراق فأشترك في جمعية العهد ، وعين مديراً للتحرير في وزارة الأوقاف ثم نقل معاون سكرتير في وزارة الداخلية عام 1921 ، فقائم مقام لقلعة صالح 1923 ، وعين معاوناً أول لمدير الواردات العام وفي عام 1930 ، مديراً عاماً للداخلية في عام 1933 ينظر: الدليل العراقي الرسمي ، ص 933

[46] - الدولة العراقية ، محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956 ، الجلسة الثانية ، في 9 حزيران 1956 ، ص380 .

[47] - توفيق السويدي (1892-1968) : ولد في بغداد ، عين مشاوراً للحكومة في وزارة العدلية عام 1925 ، اسندت اليه رئاسة الوزراء عام 1929 ، وتولى مع الرئاسة وزارتي الخارجية والأوقاف . ألف وزارته الثانية عام 1946 ، متولياً الرئاسة ووزارة الخارجية. أصبح رئيساً للوزراء للمرة الثالثة عام 1950 ، متقلداً وزارة الخارجية مع الرئاسة ، ثم نهض بأعباء وزارة العدلية وكالة . عين وزيراً للخارجية في 19 نيسان عام 1958 ، للمزيد من التفاصيل : زاير نافع الفهد ، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945-1958 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1990 .

[47]-المصدر نفسه ، ص 245 – 246 .

[48] - المصدر نفسه ، ص381 .

[49] - المصدر نفسه ، ص383 .

[50] - الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956-1957 ، الجلسة الثالثة ، في 28 شباط 1957 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958 ، ص265 .

[51] - المصدر نفسه ، ص266 .

[52] - علي كمال (1900-1998) : من مواليد السليمانية شغل العديد من المناصب في العهد الملكي في العراق، انتخب نائباً عن لواء السليمانية في عدة دورات انتخابية ما بين عامي 1935-1958 ، توفي في لندن عام 1998، للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية ينظر: جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن 1900-1998 ، شركة الخنساء للطباعة ، بغداد ، 2001 .

[53] - الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956-1957 ، الجلسة الثالثة ، في 28 شباط 1957 ، ص267 .

[54] - المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة ، في 10 اذار 1957 ، ص290 .

[55] - اسماعيل الغائم (1907-1983) : ولد في بغداد في 19 اذار 1907 ، درس الحقوق في بغداد ، ومارس المحاماة ، وساهم في اصدار جريدة الأهالي عين حاكماً في المحاكم المدنية عام 1933 ، وعرف بنزعته القومية ، اعتقل عام 1941 ، واطلق سراحه عام 1945 وانضم الى حزب الاستقلال ، واصدر جريدة الأفكار في اب 1948 ولم تدم طويلاً ، انتخب نائباً عن بغداد في حزيران 1948 واستقال في اذار 1952 ، واعيد انتخابه في حزيران 1950 ، وانتخب للمرة الثالثة نائباً عن بغداد عام 1953 وبقى نائباً في المجالس المتعاقبة حتى عام 1958 للمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم عبد القادر الجبوري ، اراء ومواقف اسماعيل الغائم 1932-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2012 .

[56] ـ الدولة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ،الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي من ايار 1958 الى حزيران 1958 ، الجلسة الحادية والعشرون، في 8 شباط 1958 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958 ، ص371-372 .

[57] ـ المصدر نفسه ، ص372 .

[58] ـ داود الجاف : انتخب نائبا عن كركوك لثمان دورات انتخابية في العهد الملكي بدءا من عام 1939 ولغاية عام 1958. ينظر : عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج10 ، ص285-299.

[59] ـ الدولة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ،الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي من ايار 1958 الى حزيران 1958 ، الجلسة الحادية والعشرون، في 8 شباط 1958، ص375.

[60] ـ محمد مهدي الوهاب (1914-1958) : ولد في كربلاء ، درس الحقوق في بغداد ومارس المحاماة ، اصدر في كربلاء جريدة لندن عام 1941 ، انتخب نائباً عن كربلاء عام 1954-1958 ينظر: اخلاص لفته حريز ، محمد مهدي الوهاب آراؤه ومواقفه في مجلس النواب العراقي 1954-1958 ، " آداب المستنصرية" (مجلة) ، العدد 67 ، 2014 ، ص69-90 .

[61] ـ الدولة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ،الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي من ايار 1958 الى حزيران 1958 ، الجلسة الحادية والعشرون، في 8 شباط 1958، ص376 .

[62] ـ المصدر نفسه ، ص376 .

[63] ـ عز الدين ملا (1916-1998) : من مواليد اربيل . سياسي عراقي ، شغل منصب وزير بلا وزارة عام 1957. انتخب نائباً عن لواء اربيل عام 1947، ثم اعيد انتخابه لعدة دورات انتخابية ، توفي عام 1998.ينظر: مير بصري، اعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن،1991، ص250.

[64] ـ الدولة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ،الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي من ايار 1958 الى حزيران 1958 ، الجلسة الحادية والعشرون، في 8 شباط 1958، ص377-378 .

[65] ـ المصدر نفسه ، ص378 .

[66] ـ اسماء النواب المخالفين للائحة هم : اسماعيل الغانم وجمال عمر نظمي وحسن عبد الرحمن وسامي باشعالم وعللي كمال ومحمد احمد العمر ومحمد الجليلي ينظر: المصدر نفسه ، ص382-383 .

المصادر

اولاً : الوثائق المنشورة :

1- محاضر مجلس النواب :

- الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1953 .
- الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1954 .
- الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1955 .
- الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956 .

- الدولة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الخامسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956 .
- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956-1957 ،، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958 .
- الدولة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ،الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي من ايار 1958 الى حزيران 1958 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958 .

2- محاضر مجلس الاعيان :

- الدولة العراقية ، محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1954 .
- الدولة العراقية ، محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1955 .
- الدولة العراقية ، محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956 ، الجلسة الثانية ، في 9 حزيران 1956 .

3- مطبوعات حكومية :

- وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة 1937 ، نظام ادارة الأوقاف رقم (28) لسنة 1937 ،

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

- ابراهيم عبد القادر الجبوري ، اراء ومواقف اسماعيل الغانم 1932-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2012 .
- زاير نافع الفهد ، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945-1958 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1990 .
- عباس كاظم جابر العبودي ، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق 1894-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2011.
- عبد الحسين مهدي عواد ، الشيخ علي الشرقي حياته وادبه ، كلية العلوم للدراسات الادبية ، جامعة القاهرة، 1978 .
- عدنان هرير جودة الشجيري ، النظام الاداري في العراق (1920-1939) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2005 .
- وفاء وليد حسين ، الأوقاف والخدمات الوقفية في ولاية بغداد في العهد العثماني الأخير (1831-1917) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2015 .

ثالثاً : الكتب العربية :

- ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق (1869-1932) ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، 1981 .

- جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن 1900-1998 ، شركة الخنساء للطباعة ، بغداد ، 2001.
- جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991 .
- خيري أمين العمري , حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث , الطبعة الأولى , منشورات مكتبة أفاق عربية , بغداد , 1958 .
- صابر عبده ابراهيم ، سلمان الفارسي صاحب رسول الله ، دار النذير للطباعة والنشر ، بغداد ، د.ت .
- عبد الحسين مهدي عواد ، الشيخ علي الشرقي حياته وادبه ، كلية العلوم للدراسات الادبية ، جامعة القاهرة ، 1978 .
- عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي حتى عام 1971 ، شركة المعرفة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 1991 .
- مير بصري ، اعلام الأدب في العراق الحديث ، ج2 ، ط1 ، دار الحكمة ، لندن ، 1999 .
- ـــــــــ ، أعلام السياسة في لعراق الحديث ، ج2، دار الحكمة ، لندن ، 2004 .
- ـــــــــ ، اعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن،1991 .

رابعاً : البحوث المنشورة :

- اخلاص لفته حريز ، عبد المجيد القصاب ودوره السياسي في العراق حتى العام 1958 ، مجلة دراسات في التاريخ والأثار، ملحق العدد (58) , جامعة بغداد ، كلية الآداب ، حزيران ، 2017 .
- ـــــــــ ، محمد مهدي الوهاب آراؤه ومواقفه في مجلس النواب العراقي 1954-1958 ، " آداب المستنصرية" (مجلة) ، العدد 67 ، 2014 .
- محمد اياد ابراهيم محمود ، اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع الاهليين والقوات البريطانية (1918-1929) ، "دراسات تربوية " (مجلة) ،المجلد 12 ، العدد 46 ، وزارة التربية ، 2019 .
- نبيل عكيد محمود المظفري ، محمود بابان حياته ودوره السياسي (1920-1997) ، "جامعة كركوك للدراسات الانسانية" (مجلة) ، العدد 2 ، المجلد4 ، السنة الرابعة ، 2009 .

خامساً : الصحف العراقية :

- "الزمان" ، بغداد ، 1953 .
- " الوقائع العراقية " ، بغداد ، 1925 .

Sources:

First: Published documents:

1- Minutes of the House of Representatives:

- The Iraqi state, Minutes of the House of Representatives, the thirteenth electoral cycle, the regular meeting for the year 1952-1953, Government Press, Baghdad, 1953 .

-The Iraqi State, Minutes of the House of Representatives, the thirteenth electoral cycle, the regular meeting for the years 1953-1954, Government Press, Baghdad, 1954.

- The Iraqi State, Minutes of the House of Representatives, the fifteenth electoral cycle, the regular meeting for the years 1954-1955, Government Press, Baghdad, 1955 - - The Iraqi State, Minutes of the House of Representatives, the fifteenth electoral cycle, the regular meeting for the year 1955-1956, Government Press, Baghdad, 1956 .

- The Iraqi State, Minutes of Parliament, Fifteenth Session, The Extraordinary Meeting of 1956, Government Press, Baghdad, 1956 .

Minutes of the House of Representatives, the fifteenth electoral cycle, the regular meeting for the years 1956-1957, Government Press, Baghdad, 1958 .

- The Iraqi State, Minutes of Parliament sessions, the sixteenth electoral cycle, the extraordinary meeting from May 1958 to June 1958, Government Press, Baghdad, 1958 .

2-Minutes of the Senate:

The Iraqi state, the Senate Minutes, the regular meeting for a year 1953-1954 -Government Press, Baghdad, 1954

-The Iraqi state, the Senate Minutes, the regular meeting for a year 1954-1955 Government Press, Baghdad, 1955 .

-The Iraqi State, Senate Minutes, The Extraordinary Meeting of 1956, Second Session, June 9, 1956.

3- Government publications :

- Ministry of Justice, Collection of Laws and Regulations issued in 1937, Endowment Administration System No. (28) for the year 1937.

Second: University theses and dissertations :

- Ibrahim Abd al-Qadir al-Jubouri, opinions and positions of Ismail al-Ghanim 1932-1958, an unpublished master's thesis, College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, 2012 .

- Zayer Nafi Al-Fahd, Tawfiq Al-Suwaidi and his role in Iraqi politics 1945-1958, unpublished master's thesis, College of Education, University of Basra, 1990.
- Abbas Kazem Jaber Al-Aboudi, Nusrat Al-Farsi and his political role in Iraq 1894-1958, unpublished master's thesis, College of Education, University of Mustansiriya, 2011.
- Abdel-Hussein Mahdi Awad, Sheikh Ali Al-Sharqi, Life and Literature, Faculty of Sciences for Literary Studies, Cairo University, 1978.
- Adnan Harir Joudeh Al-Shujairi, The Administrative System in Iraq (1920-1939), Historical Study, Unpublished PhD Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2005.
- Wafa Walid Hussein, Endowments and Endowment Services in the Province of Baghdad during the Last Ottoman Era (1831-1917), unpublished PhD thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2015.

Third: Arabic books:

- Jamal Baban, Memoirs of Ali Kamal Abdul Rahman 1900-1998, Al-Khansa Printing Company, Baghdad, 2001.
- Jamil Musa Al-Najjar, The Ottoman Administration in the Province of Baghdad from the Reign of the Governor Medhat Pasha to the End of the Ottoman Rule 1869-1917, Madbouly Library, Cairo, 1991.
- Khairy Amin Al-Omari, Political Stories from the Modern History of Iraq, First Edition, Publications of the Arab Horizons Library, Baghdad, 1958.
- Saber Abdo Ibrahim, Salman Al-Farsi, the companion of the Messenger of God, Dar Al-Nazir for Printing and Publishing, Baghdad, d.
- Abdel-Hussein Mahdi Awad, Sheikh Ali Al-Sharqi, Life and Literature, Faculty of Science for Literary Studies, Cairo University, 1978.
- Adnan Sami Nazir, Abdul-Jabbar Al-Jumard, his cultural activity and political role until 1971, Al-Marifa Company for Publishing and Distribution, Baghdad, 1991.
- Mir Basri, Literature Media in Modern Iraq, Part 2, 1st Edition, Dar Al-Hikma, London, 1999.

Politics in Modern Iraq, Part 2, Dar Al-Hikma, London, 2004.

- _____

Fourth: Published Research:

- Ekhlas Lfatah Hariz, Abdul Majid Al-Qassab and his political role in Iraq until the year 1958, Journal of Studies in History and Archeology, Supplement of Issue (58), University of Baghdad, College of Arts, June, 2017.
- ,- _____ Muhammad Mahdi Al-Wahhab, His Views and Stances in the Iraqi Parliament 1954-1958, "Al-Mustansiriya Literature" (magazine), No. 67, 2014.
- Muhammad Iyad Ibrahim Mahmoud, Problems of the Baghdad Endowments Directorate with the Nationals and British Forces (1918-1929), "Educational Studies" (Journal), Volume 12, Issue 46, Ministry of Education, 2019.
- Nabil Akid Mahmoud Al-Mudhafari, Mahmoud Baban, His Life and Political Role (1920-1997), "Kirkuk University for Human Studies" (magazine), Issue 2, Volume 4, Fourth Year, 2009.

Fifth: Iraqi newspapers:

Al-Zaman, Baghdad, 1953.

الأوقاف في ضوء مناقشات مجلس الامة العراقي (النواب والاعيان)
1953-1958

أ.م.د .إخلاص لفته حريز الكعبي

Endowments in light of the discussions of the Iraqi National Assembly (MPs and notables) 1953-1958

Asst. Prof. Ekhlas Laftah Hurayyiz (ph.D)
Department of History /College of Education
Al –Mustansiriyah University

Abstract:

This research deals in its contents with a study and analysis of the positions and opinions of the Iraqi National Assembly (MPs and notables) 1953-1958 regarding endowments, which is one of the important social issues during the time period of the research . The importance of the research lies in the fact that it deals with religious, social and cultural issues in Iraqi society during the reign of King Faisal II. In terms of knowing the negative and positive phenomena in the administration of endowments through the opinions and positions of the members of the National Assembly when proposing any issue related to the endowments, so our choice fell on this topic and the duration of the research was determined (1953-1958) as it represents the era of the last king of Iraq, Faisal II and the exercise of his constitutional duties. And it has been proven that the Iraqi National Assembly has placed the issue of endowments in an important place in many of the National Assembly sessions during the years 1953-1958, in which it dealt with many issues about endowments, and we can say that the observations and opinions of the National Assembly were in many cases similar, with regard to the demands for reform of endowments and attention In addition to the fact that it was objective and provided a solution to an important issue, its shortcomings were that it was reduced to members of the opposition to the government in the parliament more than the supporters, in addition to that it was limited to some brigades and not others.

Key Words : Endowments , discussions , Iraqi National Assembly.